حديث يزيد بن أبي حبيب في صحيح مسلم الذي أعله ابن عمار الشهيد بالانقطاع دِرَاسةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

إعداد:

الدكتور/ سعد بن فهيد بن داخل العضيلة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـدمـــة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[آل عمران:١٠٢].

﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[النساء:١].

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فقد أكرم الله هذه الأمة بكونها آخر الأمم، وجعلها كاملة من غير نقص ولا خلل، وميزها عن غيرها من سائر الأمم بعموم رسالة الإسلام، وختم بنبيها الرسل، فكانت متميزة في شريعتها. ومما امتازت به أيضاً مما لا يوجد في غيرها من الأمم السابقة، الإسناد وعلم الحديث.

وقد قيض الله لهذه الأمة علماء أجلاء أتقياء، متميزين بما حباهم الله به من حسن الفهم وجودة العقل، فبذلوا جهداً في جمع الحديث وحفظه وسماعه وروايته، وقضوا حياتهم في بيان علله والتمييز بين صحيحه، وضعيفه.

ومن جملة هؤلاء الإمام مسلم، وابن عمار الشهيد، وهما إمامان في العلل، والرابط بينهما غير هذا المسلك العلمي، أن ابن عمار الشهيد انتقد على الإمام مسلم ستة وثلاثين حديثاً وأسماه "علل الأحاديث في كتاب الصحيح المسلم بن الحجاج".

ومن جملة هذه الأحاديث رواية يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن عطاء، وأعله بالانقطاع، بناءً على أن عامة الروايات عن يزيد تدخل محمد بن إسحاق بن يسار بينه وبين

محمد بن عمرو؛ فأحببت أن أدرس هذا الحديث محاولة مني للبحث عن الصواب، ولما في هذا الحديث من تطبيق عملي لما عليه شرط الإمام مسلم في صحيحه.

قال الإمام مسلم في صحيحه:

حدثنا عمرو الناقد، حدثنا هاشم بن القاسم، حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن محمد ابن عمرو بن عطاء، قال: سميت ابنتي برة، فقالت لي زينب بنت أبي سلمة رضي الله عنها: **"إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا الاسم، وسميت برة"**، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"لا تزكوا أنفسكم، الله أعلم بأهل البر منكم"** فقالوا: بم نسميها؟ قال: **"سموها زينب"**[1].

قال ابن عمَّار الشهيد: "وهذا الحديث بين يزيد بن أبي حبيب ومحمد بن عمرو بن عطاء في إسناده محمد بن إسحاق كذلك رواه المصريون، أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن إسحاق"[2].

تخريج الحديث:

الحديث فيه اختلافان، نازل، وعال:

أما النازل فمداره على الليث بن سعد، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن زينب رضي الله عنها.

الوجه الثاني: الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن زينب رضي الله عنها.

تخريج الوجه الأول:

أخرجه أبو داود في سننه، في الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح (٨/٣٠٨/ح٤٩٥٣) عن عيسى بن حماد.

---

(١) ينظر: صحيح مسلم في الآداب (٣/١٦٨٧/ح٢١٤٢).

(٢) ينظر: علل الأحاديث في صحيح مسلم (ص:١١٢).

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/٢٣/ح٣٢٠٣) من طريق عبد الله بن صالح، وابن أبي مريم، ومن طريق عبد الله بن صالح وحده أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٤/٢٨٠/ح٧٠٩).

والطحاوي في شرح مشكل الحديث (٤/٤٤٦/ح١٧٥٠) من طريق شعيب بن الليث.

وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٦/٣٢٧٤/ح٧٥٣٥) من طريق يحيى بن بكير.

جميعهم (علي بن عياش، وعيسى بن حماد، وابن أبي مريم، وعبد الله بن صالح، وشعيب ابن الليث، ويحيى بن بكير) عن الليث بن سعد، به.

تخريج الوجه الثاني:

أخرجه مسلم في صحيحه، في الآداب (٣/١٦٨٧/ح٢١٤٢) عن عمرو الناقد.

وأبو عوانة في مسنده (١٧/١٧١/ح٩٣٦١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦/٣٣٣٧/ح٧٦٤٨)، عن أبي بكر بن خلاد، كلاهما (أبو عوانة، وابن خلاد) عن الحارث بن أبي أسامة.

كلاهما (عمرو الناقد، والحارث) عن هاشم بن القاسم.

وابن سعد في الطبقات (٨/٤٦١) عن هشام أبي الوليد الطيالسي، كلاهما (هاشم، والطيالسي) عن الليث، به.

ترجمة المدار والمختلفين عليه:

المدار: الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفِهري، أبو الحارث المصري.

متفق على إمامته، وتوثيقه.

قال في الكاشف: "الإمام ... ثبت"، وقال في التقريب: "ثقة ثبت فقيه إمام مشهور".

توفي سنة: ١٧٥هـ، وروى له الجماعة[١].

---

(١) ينظر: الطبقات (٧/٥١٧)، موسوعة أقوال يحيى بن معين (٤/٩٣)، موسوعة أقوال أحمد بن حنبل (٣/٢٠٥)، التاريخ الكبير (٧/٢٤٦)، معرفة الثقات (١/٣٩٩)، الجرح والتعديل (٧/١٧٩)، تاريخ ابن يونس (١/٤١٨)، الثقات (٧/٣٦٠)، تاريخ بغداد

رواة الوجه الأول:

١. **علي بن عياش بن مسلم، أبو الحسن الأَلْهَانِي[١] الحمصي.**

الأئمة على توثيقه.

قال في الكاشف: "وثقوه"، وقال في التقريب: "ثقة ثبت".

توفي سنة: ٢١٩هـ، وروى له الجماعة سوى مسلم[٢].

٢. **عيسى بن حماد بن مسلم بن عبد الله المصري**، أبو موسى، يكنى بـ "زُغْبَة"[٣]، وقيل أن الكنية لأبيه، ورجحه ابن حجر في التهذيب، وجعله لقباً له ولوالده في التقريب[٤]، والله أعلم.

وثقه من الأئمة: أبو حاتم، وزاد: "رضى"، والنسائي في رواية، وابن يونس، والدارقطني، والخليلي، وذكره ابن حبان في "الثقات"

وقال أبو داود، والنسائي في رواية: "لابأس به".

قال في التقريب: "ثقة".

والذي يظهر أنه ثقة؛ لتوثيق عامة الأئمة له.

(٥٢٤/١٤)، تاريخ دمشق (٣٤١/٥٠)، تهذيب الكمال (٢٥٥/٢٤)، الكاشف (١٥١/٢)، تهذيب التهذيب (٤٥٩/٨)، تقريب التهذيب (ص:٤٦٤).

(١) الأَلْهَانِي: بفتح الهمزة، وسكون اللام، وفتح الهاء، وهذه النسبة ألهان بن مالك، أخي همدان بن مالك ، ينظر: الأنساب (٣٤٢/١).

(٢) ينظر: الطبقات (٤٧٣/٧)، موسوعة أقوال يحيى بن معين (٤٣٢/٣)، موسوعة أقوال أحمد بن حنبل (٥٠/٣) التاريخ الكبير (٢٩٠/٦)، معرفة الثقات (١٥٦/٢)، الجرح والتعديل (٩٩/٦)، الثقات (٤٦٠/٨)، موسوعة أقوال الدارقطني (٤٦٩/٢)، الإرشاد (٤٥٤/١)، تاريخ دمشق (١١٥/٤٣)، تهذيب الكمال (٨١/٢١) الكاشف (٤٥/٢)، إكمال تهذيب الكمال (٣٦٩/٦)، تهذيب التهذيب (٣٦٨/٧)، تقريب التهذيب (ص:٤٠٤).

(٣) زُغْبَة : بضم الزاي وسكون الغين. ينظر: ضبط من غبر فيمن قيده ابن حجر (ص:٢٣٤).

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب (٢٠٩/٨)، وتقريب التهذيب (ص:٤٣٨).

توفي سنة: ٢٤٩هـ، وروى له الجماعة سوى البخاري[١].

٣. **سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم، المعروف بـ "ابن أبي مريم"، أبو محمد، المصري.**

الأئمة على توثيقه.

قال في الكاشف: "الحافظ"، وقال في التقريب: "ثقة ثبت فقيه".

توفي سنة: ٢٢٤هـ، وروى له الجماعة[٢].

٤. **عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري،** كاتب الليث بن سعد .

وثقه من الأئمة ابن معين.

وقال مرة: "وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب".

وقال أبو هارون الخريبي: "ما رأيت أثبت من أبي صالح".

وقال عبد الملك بن شعيب بن الليث: "أبو صالح، ثقة مأمون، قد سمع من جدي حديثه، وكان يحدث بحضرة أبي، وأبي يحضّه على التحديث" .

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: "سمعت أبي ما لا أحصي، وقد قيل له: أن يحيى بن عبد الله بن بكير، يقول في أبي صالح كاتب الليث شيئاً، فقال: قل له: هل جئنا الليث قط إلا وأبو صالح عنده؟ فرجل كان يخرج معه في الأسفار والى الريف، وهو كاتبه، فينكر على هذا أن يكون عنده ما ليس عند غيره؟!" .

وقال ابن القطان: "هو صدوق ولم يثبت عليه ما يسقط له حديثه إلا أنه مختلف فيه فحديثه حسن".

وقال مسلمة بن قاسم: "لا بأس به".

وقال الذهلي: "شغلني حسن حديثه عن الاستكثار من سعيد بن عفير".

---

(١) ينظر: مشيخة النسائي (ص:٦٦)، الجرح والتعديل (٢٧٤/٦)، تاريخ ابن يونس (٣٨٨/١)، الثقات (٤٩٤/٨)، موسوعة أقوال الدارقطني (٥٠٧/٢)، الإرشاد (٤١٩/١)، ألقاب الصحابة والتابعين في المسندين الصحيحين (ص:٥٩)، تهذيب الكمال (٥٩٥/٢٢) الكاشف (١٠٩/٢)، تهذيب التهذيب (٢٠٩/٨)، تقريب التهذيب (ص:٤٣٨).

(٢) ينظر: موسوعة أقوال يحيى بن معين (١٦٢/٢)، موسوعة أقوال أحمد بن حنبل (٣٢/٢)، التاريخ الكبير (٤٦٥/٣)، معرفة الثقات (٣٩٦/١)، الجرح والتعديل (١٣/٤)، تاريخ ابن يونس (٢٠٤/١)، الثقات (٢٦٦/٨)، تهذيب الكمال (٣٩١/١٠) الكاشف (٤٣٣/١)، إكمال تهذيب الكمال (٢٧٧/٥)، تهذيب التهذيب (١٧/٤)، تقريب التهذيب (ص:٢٣٤).

وقال ابن قانع: "عبد الله بن صالح: صالح".

وقال الإمام أحمد: "كان أول أمره متماسكاً، ثم فسد بآخره، وليس هو بشيء, وقد ذمّه الإمام أحمد وكرهه وقال: إنه روى عنه الليث عن ابن أبي ذئب كتابًا أو أحاديث ، وأنكر أن يكون الليث روى عن ابن أبي ذئب" , وبمثله قال أحمد بن صالح المصريّ وزاد: وذكر أن أبا صالح أخرج درجًا قد ذهب أعلاه ولم يدر حديث من هو، فقيل له: حديث ابن أبي ذئب، فروى عن الليث، عن ابن أبي ذئب" , وقال ابن معين: "أقل أحوال أبي صالح كاتب الليث أنه قرأ هذه الكتب على الليث فأجازها له، ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إليه بهذا الدرج، يعني إلى الليث" .

وقال سعيد بن منصور: "قلت لأبي صالح: سمعت من الليث؟ قال: لم أسمع من الليث إلا كتاب يحيى بن سعيد" .

وقال البرذعي: "قلت لأبي زرعة: أبو صالح كاتب الليث؟ قال: ذاك رجل حسن الحديث, قلت: أحمد يحمل عليه في كتاب ابن أبي ذئب، وحكاية سعيد بن منصور قد عرفتها؟ قال: نعم، وشيء آخر، سمعت عبد العزيز بن عمران، يقول: قرأ علينا كتاب عقيل فإذا في أوله حدثني أبي عن جدي، عن عقيل، فإذا هو كتاب عبد الملك بن شعيب بن الليث. قلت: فأي شيء حاله في يحيى بن أيوب، ومعاوية بن صالح، والمشيخة؟ قال: كان يكتب لليث، فالله أعلم" .

وقال ابن عدي: "ولعبد الله بن صالح روايات كثيرة، عن صاحبه الليث بن سعد، وعنده عن معاوية بن صالح نسخة كبيرة، ويروي عن يحيى بن أيوب صدراً صالحاً، ويروي عن ابن لهيعة أخباراً كثيرة، ومن نزول رجاله عبد الله بن وهب، وهو عندي مستقيم الحديث إلا إنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب، وقد روى عنه يحيى بن معين كما ذكرت".

وقال الخليلي: "لم يتفقوا عليه؛ لأحاديث رواها يخالف فيها".

وقال النسائي: "ليس بالثقة" .

وقال أبو أحمد الحاكم: "كاتب الليث ذاهب الحديث".

وقال علي ابن المديني: "ضربت على حديث عبد الله بن صالح وما أروي عنه شيئاً".

وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً؛ يروي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات وكان صدوقاً في نفسه، وإنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له كان يضع الحديث على شيخ

عبد الله بن صالح ويكتب بخط يشبه خط عبد الله ويرميه في داره بين كتبه؛ فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به" .

وقال أحمد بن صالح: "متهم ليس بشيء، وقال فيه قولاً شديداً".

وقد اتهمه النسائي بوضع حديث "إن الله اختار أصحابي على جميع العالمين".

وقال صالح جزرة : "كان ابن معين يوثقه وعندي أنه يكذب في الحديث".

وقال أبو حاتم: "الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره فأنكروها عليه، أرى أن هذا مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه, وكان أبو صالح سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الكذب ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلًا صالحًا"، وكذا جعل أبو زرعة الرازي الحمل فيها على ابن نجيح.

قال في الكاشف: "فيه لين"، وقال في التقريب: "صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة".

والذي يظهر، أنه صدوق، ثبت إذا حدث من كتابه، كما قال ابن حجر، وأتي من قبل غفلته، وقد تغير بآخره.

وإن كلام أبي حاتم يشير إلى أنه لم يحصل له تغير، ولكن العلة التي وقعت له بآخر عمره هي صحبته لخالد بن نجيح، فبعد الخصومة التي وقعت بينهم كما قال ذلك ابن خزيمة، أدخل عليه تلك الأحاديث. والله أعلم.

قال الذهبي: "وفي الجملة ما هو بدون نعيم بن حماد، ولا إسماعيل بن أبي أويس، ولا سويد بن سعيد، وحديثهم في الصحيحين، ولكل منهم مناكير تغتفر في كثرة ما روى، وبعضها منكر واه، وبعضها غريب محتمل".

أما من اتهمه بوضع الحديث، فليس الأمر منه ولكن من خالد بن نجيح، كما قال ذلك أبو زرعة، وأبو حاتم، وعامة من انتقده بناءً على هذه الأحاديث التي وضعها عليه ابن نجيح قال ابن حبان: "سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح، ويطرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله، فيحدث به على التوهم أنه خطه. فمن ناحيته وقع المناكير

في أخباره"، وعامة الأئمة على أنه صدوق في نفسه لا يتعمد الكذب، حتى من ضَعَّفه، سوى أحمد بن صالح، وصالح بن محمد، والنسائي.

وقد ذكر الذهبي بعض الأحاديث المنتقدة عليه، ودافع عنه، بصور مختلفة.

توفي سنة: ٢٢٢هـ، وأخرج له البخاري في الصحيح، وعلق عنه، وأصحاب السنن إلا النسائي، ورجح المزي والذهبي أن البخاري روى عنه في الصحيح، وكذا ابن حجر وترجم له في الفصل التاسع من هدي الساري[١].

٥. **شعيب بن الليث بن سعد، الفهمي، المصري، أبو عبد الملك.**

الأئمة على توثيقه.

قال في الكاشف: "وكان مفتياً متقناً"، وقال في التقريب: "ثقة نبيل فقيه".

توفي سنة:١٩٩هـ، وروى له مسلم، وأبو داود، والنسائي[٢].

٦. **يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر[٣] القرشي، أبو زكريا المصري**، وقد ينسب إلى جده.

وثقه من الأئمة: يحيى بن معين، وخصه توثيقه بالليث، ويعقوب بن سفيان، وابن قانع والخليلي، وابن عبد البر.

وذكره ابن حبان في "الثقات"

وقال الدارقطني: "ما عندي به بأس".

وقال الساجي: "صدوق".

---

(١) ينظر: الطبقات (٥١٨/٧)، موسوعة أقوال يحيى بن معين (٨٥/٣)، موسوعة أقوال أحمد بن حنبل (٢٥٧/٢)، التاريخ الكبير (١٢١/٥)، الضعفاء الكبير (٢٦٧/٢)، الجرح والتعديل (٨٦/٥)، المجروحون (٤٠/٢)، الكمال في ضعفاء الرجال (٣٤٢/٥)، الإرشاد (٤٠٠/١)، تاريخ بغداد (١٥٥/١١)، تاريخ دمشق (١٨٢/٢٩)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١٢٧/٢)، تهذيب الكمال (٩٨/١٥)، الكاشف (٥٦٢/١)، ميزان الاعتدال (٤٤٠/٢)، إكمال تهذيب الكمال (٤٠٥/٧)، تهذيب التهذيب (٢٥٦/٥)، هدي الساري (ص:٤١٣)، تقريب التهذيب (ص:٣٠٨)، الكواكب النيرات (ص:٤٨٠).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير (٢٢٤/٤)، الكنى والأسماء لمسلم (٦٠٠/١)، الجرح والتعديل (٣٥١/٤)، تاريخ ابن يونس (٢٦٣/١)، الثقات (٣٠٩/٨)، تهذيب الكمال (٥٣٢/١٢) الكاشف (٤٨٨/١)، إكمال تهذيب الكمال (٢٨٠/٦)، تهذيب التهذيب (٣٥٥/٤)، تقريب التهذيب (ص:٢٦٧).

(٣) بُكَيْر: بضم الباء، وفتح الكاف، وسكون الياء. ينظر: ضبط من غبر (ص:٣٢٦).

وقال يحيى بن معين مرة: "أبو صالح أكثر كتباً، ويحيى بن بكير أحفظ منه".

وقال ابن عدي: "كان جار الليث بن سعد وهو أثبت الناس فيه، وعنده عن الليث ما ليس عند أحد".

وقد أَعَل أبو زرعة الرازي رواية ليحيى بن حسان، عن الليث بن سعد، برواية يحيى بن بُكَيْر، مع أن يحيى بن حسان البكري الفلسطيني مجمع على توثيقه(١)، مما يدل على توثيقه لابن أبي بُكَيْر خصوصاً في الليث بن سعد(٢).

وأيضاً رجح رواية يحيى بن بُكَيْر، ويزيد بن موهب، عن الليث بن سعد، على رواية قتيبة ابن سعيد، عن الليث(٣)، وقتيبة مجمع على توثيقه كما تقدم، أما يزيد بن موهب فلم يوثقه سوى ابن حبان(٤)، مما يدل على أن يحيى بن بُكَيْر ثقة عنده، وله مزية ضبط في روايته عن الليث بن سعد. فلو كان ضعيفاً عنده، أو ممن لا يحتج به، لما رجح روايته على رواية من هم أوثق منه. والله أعلم.

وقال محمد بن خلف: "ما أعلم أني رأيت من الناس أعني بالحديث ولا بصنعة الحديث من يحيى ابن عبد الله بن بُكَيْر".

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به، كان يفهم هذا الشأن".

وقال البخاري: "ما روى يحيى بن بُكَيْر عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتقيه".

وقال مسلم: "تكلم في سماعه عن مالك لأنه كان بعرض حديث".

وقال النسائي: "ضعيف".

وقال مرة: "ليس بثقة".

وقال ابن معينفي رواية: "ليس بشيء".

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٢٦٦/٣١)، الكاشف (٣٦٣/٢)، تهذيب التهذيب (١٩٨/١١)، تقريب التهذيب (ص:٥٨٩).

(٢) ينظر: علل الحديث لابن ابي حاتم (١٤٠/٣).

(٣) ينظر: المصدر السابق (١٥٧/٣).

(٤) ينظر: الثقات (٦٢٩/٧).

قال في الكاشف: "الحافظ...كان صدوقاً واسع العلم مفتياً"، وقال في التقريب: "ثقة في الليث وتكلموا في سماعه من مالك".

والذي يظهر أنه ثقة؛ وروايته عن الليث أوثق من غيرها، لتوثيق كثير من أهل العلم له وثنائهم عليه، أما روايته عن مالك بن أنس فمُتَكلم فيها.

أما قول يحيى بن معين: "ليس بشيء"، فمراده روايته لموطأ مالك، يدل على ذلك سياق الكلام الذي وردت فيه هذه الكلمة، فقد قال: "سَمِعَ يَحيى بن بُكَير "الموطأ" بعرض حَبيب كاتب الليث[1]، وكان شر عرض، كان يقرأ على مالك خطوط الناس، ويُصَفِّح ورقتين، ثلاثة. قال يَحيى: وسألني عنه أَهل مصر؟ فقلتُ: ليس بشيء".

وقرينة أنه يريد روايته عن مالك بهذا الكلام، ثناؤه على حفظه وتقديمه على عبد الله بن صالح، وعبد الله كان يحيى بن معين يوثقه، كما قال صالح بن محمد[2]، بل قد وثقه توثيقاً صريحاً في روايته عن الليث، مما يبعد احتمال أنه أراد به تضعيفه.

ولابن حبان كلام قريب من هذا يوضح ذلك ويجليه أكثر، في كون روايته عن مالك فيها كلام قال: "فكل من سمعه بعرضه فسماعه ليس بشيء؛ فإنه كان إذا قرأ أخذ الجزء بيده ولم يعطهم النسخ ثم يقرأ البعض ويترك البعض، ويقول: قد قرأت كله، ثم يعطيهم فينسخونها فسماع ابن بُكير، وقتيبة عن مالك كان بعرض حبيب"[3].

هذا إذا اعتبرنا أن يحيى بن معين، يقصد بهذا الكلام ابن بُكير، وليس حبيب بن أبي حبيب وإلا عامة من ترجم لابن بُكير لم يذكر كلام ابن معين هذا، وإنما ذكروه في ترجمة حَبيب بن أبي حبيب[4]، مما يدل على أنهم فهموا منها أن المراد هو حَبيب، وليس ابن بُكير وهذا الذي يظهر والله أعلم.

---

(١) هذا في كل المصادر المطبوعة التي وقفت عليها: "كاتب الليث"، والصواب "كاتب مالك"، ويبدو أنه تصحيف. والله أعلم.

(٢) ينظر: موسوعة أقوال يحيى بن معين (٨٦/٣).

(٣) أول من وجدته جعل كلام ابن معين مقصوداً به ابن بُكير، هو مُغْلَطَاي في الإكمال، وتبعه ابن حجر في التهذيب.

(٤) ينظر: المجروحين (٢٦٥/١)، الكامل في ضعفاء الرجال (٣٢٤/٣)، تعليقات الدارقطني على المجروحين (ص:٨٣) الضعفاء لأبي نعيم (ص:٧٥)، ترتيب المدارك (١٦٧/٣)، الضعفاء والمتروكون لا بن الجوزي (١٨٩/١)، تهذيب الكمال (٣٦٨/٥)، تاريخ الإسلام (٢٩٠/٥) ميزان الاعتدال (٤٥٢/١).

أما طعن النسائي فيه، فهو مع تشدده، جرحه جرحاً مجملاً، ولا يعتد به، في وجود التوثيق الصادر من أئمة النقد.

فلذلك لم يعتد بقوله من كتب الضعفاء ممن جاء بعده، كالعقيلي، وابن عدي، سوى ابن شاهين، ولم يذكر في كتابه ما يدل على ضعفه، سوى قول ابن معين: "لا صلى الله عليه. دخلت عليه مسجده فلما رآني سجد، وقال: ما كنت أرى أنك تأتيني، وأراه قال: ما حدث عنه بغير حديث واحد"، وهذا لا يوجب ضعفاً، ثم إنه لم يستشهد بتضعيف النسائي له.

فلذلك قال الذهبي: "ولم يقبل الناس من النسائي إطلاق هذه العبارة في هذا، ولا الذي قبله، كما لم يقبلوا منه ذلك في أحمد بن صالح المصري"(١).

وكذلك أبو حاتم متشدد في الرجال؛ فلذلك أنزل من مكانته، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما قول أبي حاتم: يُكتب حديثه ولا يحتج به، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين !!، وذلك أن شرطه في التعديل صعب"(٢).

وقال الذهبي بعد أن نقل كلام أبي حاتم في ابن بُكَير: "قلت: قد علم تعنت أبي حاتم في الرجال، وإلا فالشيخان قد احتجا به"(٣).

فيظهر مما سبق أن الطعن متوجه إلى روايته لموطأ مالك، كما أوضح ذلك ابن معين ويعقوب بن سفيان، وغيرهما، فَنَقَم عليه الأئمة؛ كونه يروي عن الإمام مالك على مكانته وجلالة قدره وحرص الأئمة على الأخذ عنه، وكثرة العارضين عليه من الأئمة الحفاظ الثقات الأثبات، ثم لم يختر إلا عرض حَبيب كاتب الليث، مع أن ابن بُكَير عالم عارف في هذا الشأن!.

وهذا الموقف من ابن بُكَير يعد تساهلاً منه في الرواية عن هذا الإمام، والأئمة قد ينزلون من مكانة راوٍ بخطأ واحد وقع فيه؛ وذلك لاعتبار حجم الخطأ، ومكانة المخطئ.

---

(١) ينظر: تاريخ الإسلام (٥/٩٦٣).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوي (٢٤/٣٥٠).

(٣) ينظر: تذكرة الحفاظ (٢/٨).

مع أن جزءاً من النقد موجه إلى حبيب كاتب مالك، وليس إلى ابن بُكَير بمعنى أن يحيى بن بُكير ثقة في نفسه، ولكن روايته عن مالك يتحرى فيها، لأنها من عرض حَبيب بن أبي حبيب وهو متروك الحديث[1]، بل اتهمه البعض بالكذب، فلو ثبت أنه روى عن مالك من غير هذا العرض لصحت هذه الرواية.

ولكن ابن بُكَير، قد قرأ الموطأ مرات عدة على الإمام ملك.

قال أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون: "وحدثني أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله القيسي: ثنا أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود الأنصاري قال: ثنا أبو محمد عبد الرحمن بن محمد قال: أنا أبي، عن أبي القاسم خلف بن يحيى قال: ثنا عبد الرحمن بن عيسى بن مدراج: ثنا محمد بن أيمن قال: ثنا مطرف بن قيس قال: قال لي بن بُكَيْر: قرأت الموطأ على مالك أربع عشرة مرة"[2]، وهذه الرواية تحل هذا الإشكال، وأن روايته عن مالك صحيحة فهو القارئ على الإمام مالك أكثر من مرة، وهذا هو الأليق بمقام هذا الإمام الحافظ. والله أعلم.

وقد دافع عنه الذهبي رحمه الله في أكثر من موضع من كتبه، قال في السير: "كان غزير العلم عارفاً بالحديث وأيام الناس، بصيراً بالفتوى، صادقاً، ديناً، وما أدري ما لاح للنسائي منه حتى ضعفه....وهذا جرح مردود، فقد احتج به الشيخان، وما علمت له حديثاً منكراً حتى أورده ".

وقال: "ومن جلالته عند البخاري أنه روى عن محمد بن عبد الله، وهو الذهلي، عن يحيى بن بُكير".

توفي سنة: ٢٣١هـ، وروى له الشيخان، وابن ماجه[3].

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال (١٥٠/١٥)، ميزان الاعتدال (٤٤٩/٢)، ديوان الضعفاء (ص:٢٢٠).

(٢) ينظر: المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (٥٨٦/١).

(٣) ينظر: الطبقات (٥١٨/٧)، موسوعة أقوال يحيى بن معين (٨٠/٥)، التاريخ الكبير (٢٨٥/٨)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص:١٠٧)، المعرفة والتاريخ (٤٨/١)، الجرح والتعديل (١٦٥/٩)، تاريخ ابن يونس (٥٠٧/١)، الثقات (٢٦٢/٩)، من روى عنهم البخاري (ص:٢٢٣)، الإرشاد (٢٦٢/١)، المعلم في شيوخ البخاري ومسلم (ص:٥٨٤) تهذيب الكمال (٤٠١/٣١)، الكاشف (٣٦٩/٢)، ميزان الاعتدال (٣٩١/٤)، تاريخ الإسلام (٦٦٣/٥)، سير أعلام النبلاء (٦١٤/١٠)، المغني في الضعفاء (٧٣٩/٢)، من تكلم فيه وهو موثق (ص:٥٤٥)، إكمال تهذيب الكمال (٣٣٣/١٢)، تهذيب التهذيب (٢٣٧/١١)، تقريب التهذيب (ص:٥٩٢)، فتح الباري (٤٥٢/١)، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة (٣٤١/٢، و٥٦٢/٢، و٩٢٦/٣).

رواة الوجه الثاني:

١. **هاشم بن القاسم هاشم بن القاسم بن مسلم، أبو النضر الليثي**، البغدادي، يلقب بـ "قيصر"، خراساني الأصل.

قال الحاكم: "حافظ ثبت في الحديث".

وثقه من الأئمة: ابن سعد، وابن معين، وابن المديني، والعجلي، وابن قانع، وذكره ابن حبان في "الثقات"

وقال أحمد بن حنبل: "أبو النضر من متثبتي بغداد".

وقال أبو حاتم: "صدوق".

وقال النسائي، وابن عدي: "لا بأس به".

قال في الكاشف: "ثقة صاحب سنة"، وقال في التقريب: "ثقة ثبت".

والذي يظهر أنه ثقة؛ لتوثيق عامة الأئمة على توثيقه، ولم يطعن فيه أحد بشيء.

أما قول أبو حاتم: "صدوق"، فهو متشدد، وصدوق عنده بمنزلة ثقة عند غيره، والنسائي كذلك متشدد، ويخالفه قول الأئمة السابقين، وهم مقدمون على قوله. والله أعلم.

توفي سنة:٢٠٥هـ، وقيل:٢٠٧هـ، وقيل غير ذلك، وروى له الجماعة[١].

٢. **هشام بن عبد الملك الباهلي، مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري.**

مجمع على توثيقه، وجلالة قدره.

---

(١) ينظر: الطبقات (٣٣٥/٧)، موسوعة أقوال يحي بن معين (٤٧٤/٤)، موسوعة أقوال أحمد بن حنبل (٣٣/٤)، التاريخ الكبير (٢٣٥/٨)، معرفة الثقات (٣٢٣/٢)، الجرح والتعديل (١٠٥/٩)، الثقات (٢٤٣/٩)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤١٨/٨)، تاريخ بغداد (٩٧/١٦)، تهذيب الكمال (١٣٠/٣٠)، الكاشف (٣٣٢/٢)، إكمال تهذيب الكمال (١٢٠/١٢)، تهذيب التهذيب (١٨/١١)، تقريب التهذيب (ص:٥٧٠).

قال في الكاشف: "الحافظ"، وقال في التقريب: "ثقة ثبت".

توفي سنة: ٢٢٦هـ، وقيل ٢٢٧هـ، وروى له الجماعة[١].

النظر في الاختلاف على الليث بن سعد:

الحديث مداره على الليث بن سعد، واختلف عنه على وجهين:

الأول: الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن زينب رضي الله عنها.

روى هذا الوجه رواه عن الليث (علي بن عياش، وعيسى بن حماد، وابن أبي مريم، وعبد الله بن صالح، وشعيب ابن الليث، ويحيى بن بكير) وجميعهم ثقات سوى عبد الله بن صالح وهو صدوق على الصحيح كما مر آنفاً.

الثاني: الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن زينب رضي الله عنها.

وروى هذا الوجه عن الليث بن سعد، راويان وهما (هاشم بن القاسم، وأبو الوليد الطيالسي) وكلاهما ثقتان.

ولو نظرنا في كون الرواة عن الليث جميعهم ثقات، وهو إمام ثقة، ومن أوثق الناس في يزيد بن أبي حبيب، فالذي يظهر لي أن الليث حفظ من يزيد الوجهين وحدث بهما، ويزيد مشهور أنه واسع الرواية ومعروف عنه أنه أخذ حتى من تلاميذه الذين منهم محمد بن إسحاق، فيحمل الأمر على أنه سمعه أولاً من ابن إسحاق، ثم لقي محمد بن عمرو وروى عنه، فحدث به على الوجهين. والله أعلم.

---

(١) ينظر: الطبقات (٣٠٠/٧)، موسوعة أقوال يحيى بن معين (٤٨٧/٤)، موسوعة أقوال أحمد بن حنبل (٤١/٤)، التاريخ الكبير (١٩٥/٨)، معرفة الثقات (٣٣٠/٢)، الجرح والتعديل (٦٥/٩)، الثقات (٥٧١/٧)، تهذيب الكمال (٢٢٦/٣٠)، الكاشف (٣٣٧/٢)، إكمال تهذيب الكمال (١٤٧/١٢)، تقريب التهذيب (ص:٥٧٣).

الاختلاف الثاني، وهو الاختلاف العالي:

مداره على يزيد بن أبي حبيب، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن زينب رضي الله عنها.

الوجه الثاني: يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن زينب رضي الله عنها.

تخريج الوجه الأول:

تم تخريج هذا الوجه في ذكر الاختلاف على الليث بن سعد، في الوجه الأول منه.

تخريج الوجه الثاني:

سبق تخريج الوجه الثاني من الاختلاف على الليث بن سعد، وقد روى هذا الوجه عنه (هاشم بن القاسم، وهشام بن عبد الملك)، كما تقدم.

وأخرج هذا الوجه أيضاً ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/٢٣/ح٣٢٠٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/٢٨٠/ح٧١٠)، عن زكريا الساجي، كلاهما (ابن أبي عاصم، والساجي) عن محمد بن المثنى، عن أبي بكر الحنفي، عن عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، به. بمثله. وفي رواية ابن أبي عاصم قال: يزيد بن أبي زياد، ويبدو أنه تصحيف، وصوابه يزيد بن أبي حبيب. والله أعلم.

أما متابعة إبراهيم بن سعد، ليزيد بن أبي حبيب في روايته عن محمد بن إسحاق، فقد أخرجها البخاري في الأدب المفرد (ص:٢٨٦/ح٨٢١)، وفيها التصريح بالتحديث من محمد بن إسحاق في روايته عن محمد بن عمرو بن عطاء.

أما متابعة الوليد بن كثير ليزيد بن أبي حبيب، وابن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، فقد أخرجها مسلم في الصحيح، في الآداب (٣/١٦٨٧/ح٢١٤٢)، عن أبي كريب، عن (أبي أسامة، وإسحاق بن إبراهيم)، عن عيسى بن يونس، ومن طريق أبي كريب أخرجها ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/٢٢/ح٣٢٠١)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/٢٨١/ح٧١١) عن محمد بن عبد الله الحضرمي (مُطَيَّن)، كلاهما (ابن أبي عاصم، ومُطَيَّن) عن أبي كريب، عن أبي أسامة.

كلاهما (أبو أسامة حماد بن أسامة، وعيسى بن يونس) عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عمرو ابن عطاء، عن زينب رضي الله عنها، به، بمثله، وفيها زيادة ذكر قصة زينب بنت جحش وكان اسمها برة أيضاً فغيره النبي ﷺ، ورواية مطين عند الطبراني مختصرة.

ترجمة المدار والمختلفين عليه:

المدار: يزيد بن أبي حبيب، واسم أبي حبيب قيس وقيل سويد مولى بنى عامر بن لؤي، أبو رجاء الأزدي مولاهم المصري الفقيه.

مجمع على توثيقه.

قال في الكاشف: "وكان حبشياً ثقة من العلماء الحكماء الاتقياء"، وقال في التقريب: "ثقة فقيه وكان يرسل".

توفي سنة:١٢٨هـ، وروى له الجماعة[١].

(١) ينظر: الطبقات (٧/٥١٣)، موسوعة أقوال يحيى بن معين (٥/١٣٧)، موسوعة أقوال أحمد بن حنبل (٤/١٤٦)، التاريخ الكبير (٨/٣٣٦)، معرفة الثقات (٢/٣٦١)، الكنى والأسماء (١/٣١٦)، الجرح والتعديل (٩/٢٦٧)، تاريخ ابن يونس (١/٥٠٩)، الثقات (٥/٥٤٦)، تهذيب الكمال (٣٢/١٠٢)، الكاشف (٢/٣٨١)، تهذيب التهذيب (١١/٣١٨)، تقريب التهذيب (ص:٦٠٠).

راوي الوجه الأول:

- **الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفِهري، أبو الحارث المصري**، إمام متفق على توثيقه، وقد سبقت ترجمته.

رواة الوجه الثاني:

١. **الليث بن سعد الفِهري**، وقد سبق، كما مر في النظر في الاختلاف عليه.

٢. **عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان، أبو حفص**، وقيل: أبو الفضل، الأنصاري، المديني.

وثقه من الأئمة: يحيى بن سعيد القطان، وابن سعد، وابن معين في رواية، وأحمد، وابن نمير، ويعقوب بن سفيان، وابن شاهين، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وزاد: "ربما أخطأ"، وفي موضع آخر قال: "وكان يهم في الأحايين".

وقال يحيى بن معين، وأحمد في رواية لكل منهما: "ثقة، ليس به باس".

وقال يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والنسائي في رواية لكل منهم: "ليس به بأس".

وقال ابن عدي: "وأرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه".

وقال يحيى بن معين في رواية أيضاً: "ليس بحديثه بأس، وهو صالح".

وقال أبو حاتم: "محله الصدق".

وقال النسائي مرة: "ليس بالقوي".

وضعفه سفيان الثوري، ويحيى القطان، وذكره العقيلي، والنسائي، وابن الجوزي في الضعفاء.

قال في الكاشف: "ثقة، غمزه الثوري للقدر"، وقال في التقريب: "صدوق رمي بالقدر وربما وهم".

والذي يظهر أنه ثقة؛ لتوثيق عامة الأئمة له، ومن ضعفه لم يكن بسبب سوء الحفظ، بل لأمر آخر، سوف أبينه فيما يأت، والخطأ، والوَهَم القليل لا يضر في ثقة الراوي.

أما التضعيف فلم يصرح به سوى سفيان الثوري، واختلف في سبب تضعيفه:

قيل: لكونه قدري، وهذا ما نقله الإمام أحمد بن حنبل، وغيره عن يحيى القطان.

وقيل: لأنه خرج مع محمد بن عبد الله العلوي (النفس الزكية)[1]، وهو ما نقله الآجري عن أبي داود في سؤالاته، ونقله ابن أبي حاتم عن أبيه.

وربما يكون التضعيف للأمرين معاً.

والحاصل أن الأئمة نقلوا تضعيف الثوري، ولم يعتمدوا عليه، بل وثقوه، على اعتبار أن الوصف بعقيدة القدر لا يضر في توثيق الراوي، قال علي بن المديني: "لو تركت أهل البصرة للقدر، وأهل الكوفة للتشيع لخربت الكتب"[2]، وقال الذهبي: "قد لطخ بالقدر جماعة، وحديثهم في (الصحيحين) أو أحدهما؛ لأنهم موصوفون بالصدق والإتقان".

واختلف في النقل عن يحيى بن سعيد القطان، فمنهم من نقل عنه تضعيفه تبعاً للثوري، وهذا القول نقله الدوري عن يحيى بن معين فقال: "سمعت يحيى يقول: كان يحيى بن سعيد يضعف عبد الحميد بن جعفر، قلت ليحيى: قد روى عنه يحيى بن سعيد؟ قال: روى عنه وكان يضعفه، وكان يروي يحيى عن قوم ما كانوا يساوون عنده شيئاً"، ونقله عنه الباقون كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل، أنه نقل التضعيف عن سفيان الثوري، ولم يذكروا أنه يضعفه، وهناك نص عن علي بن المديني، يوضح أنه لا يعرف سبباً مقنعاً لتضعيف الثوري له، حيث قال: "سمعت يحيى يقول: كان سفيان بن سعيد يحمل على عبد الحميد بن جعفر، قال يحيى: وكلمته فيه فقلت:

---

(١) هو: محمد بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ﷺ، وخرج بالمدينة على أبي جعفر المنصور، يوم الأربعاء لثلاث ليال بقين من جمادى الآخرة سنة خمس وأربعين ومئة، فأقام بها حتى قدم عليه عيسى بن موسى، في جيش بعثه أبو جعفر، فقُتِل محمد بن عبد الله يوم الاثنين للنصف من شهر رمضان من نفس السنة. ينظر: تاريخ الطبري (٥٥٥/٧)، والبداية والنهاية (٨٢/١٠).

(٢) ينظر: الكفاية في علم الرواية (ص:١٢٩).

ما شأنه؟ ثم قال يحيى: ما أدري ما كان شأنه وشأنه"، وهذا النص يدل على أنه لا يضعفه بل نقل أن الثوري يحمل عليه، وهذا العبارة تدل على أن القطان غير نقتنع من تضعيفه، وجعل قول الثوري فيه شدة، ثم أردفها بقوله: "ما أدري ما كان شأنه وشأنه". ويبدو أنه هذا هو رأيه فيه، وأن ما نقله عنه ابن معين كان فهماً منه؛ لكونه نقل قول سفيان فيه، فلذلك أورد عليه الدوري رواية القطان عنه، وأجاب ابن معين بقوله: "وكان يروي يحيى عن قوم ما كانوا يساوون عنده شيئاً"، فلو سمعه منه سماعاً لقال: سمعته يضعفه، وهذا الجواب أبلغ في الرد، من كونه يحكي شيئاً من منهجه في الرواية عن الضعفاء. بل نقل ابن أبي خيثمة عن ابن معين توثيق القطان، لعبد الحميد، حيث قال: "سمعت يحيى بن معين يقول: عبد الحميد بن جعفر كان سفيان الثوري يضعفه.. قلت: يحيى بن سعيد كان يوثقه؟ قال: نعم"، وهذا يخالف نقل الدوري، والله أعلم بالصواب. توفي سنة:١٥٣هـ، وروى له الجماعة سوى البخاري[١].

(١) ينظر: الطبقات متمم للتابعين (ص:٤٠٠)، موسوعة أقوال يحيى بن معين (١٧١/٣)، موسوعة أقوال أحمد بن حنبل (٣١٠/٢)، التاريخ الكبير (٥١/٦)، سؤالات أبي عبيد الآجري (ص:٩٤)، المعرفة والتاريخ (٤٥٨/٢)، تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٣٨/٢)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص:٧٢)، الجرح والتعديل (١٠/٦)، الثقات (١٢٢/٧)، مشاهير علماء الأمصار (ص:٢١٠)، الكامل في ضعفاء الرجال (٣/٧) تاريخ أسماء الثقات (ص:١٥٩)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٨٤/٢)، تهذيب الكمال (٤١٦/١٦)، الكاشف (٦١٤/١)، ميزان الاعتدال (٥٣٩/٢)، تهذيب التهذيب (١١١/٦)، تقريب التهذيب (ص:٣١٣).

النظر في الاختلاف على يزيد بن أبي حبيب:

اختلف فيه على يزيد بن أبي حبيب على وجهين:

الأول: يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن زينب رضي الله عنها.

وروى هذا الوجه عنه الليث بن سعد في أحد الأوجه عنه.

الثاني: يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن زينب رضي الله عنها.

وروى هذا الوجه الليث بن سعد في الوجه الثاني، وعبد الحميد بن جعفر.

والذي يظهر أن الوجهين صحيحان عن يزيد بن أبي حبيب، فقد رواه عن محمد بن إسحاق بن يسار، وهو من تلاميذه، ثم أدرك محمد بن عمرو بن عطاء ورواه عنه، فصحت روايته على الوجهين. والله أعلم.

الخلاصة مما سبق دراسته في الأوجه السابقة أن يزيد بن أبي حبيب رواه على الوجهين. والله أعلم. وقد أَعَل الحديث ابن عمَّار الشهيد[١]، ورجح أن المحفوظ هو الوجه الذي فيه ذكر ابن إسحاق؛ لكون الأكثر رووه عن يزيد بن أبي حبيب على هذا الوجه، وهو أول من وقفت عليه أعل الحديث، وتبعه أبو علي الجيَّاني، والمازري فيما أشار إليه الرشيد العطار في مقدمة كتابه غرر الفوائد المجموعة[٢]، ولم أقف عليه، ولم أجده في المطبوع من كتابالمعْلم بفوائد مسلم وذكر علته العلائي[٣] أيضاً.

---

(١) ينظر: علل الأحاديث في صحيح مسلم (ص:١١٢).

(٢) ينظر: مقدمة الكتاب (ص:١١٦).

(٣) ينظر: جامع التحصيل (ص:١٣٢).

ولا شك أن هذه الجادة مسلوكة، وهي أن الإسناد الذي فيه زيادة راوٍ يُعل به الرواية التي أسقطته، وهي خاضعة للنظر في القرائن المرجحة، وليس على إطلاقه.

الرد على إعلال ابن عمَّار الشهيد من وجوه:

الوجه الأول: أن مسلم ذكره في المتابعات، ولم يذكره في الأصول، فقد أورده بعد طريق الوليد ابن كثير، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن زينب رضي الله عنها.

قال الرشيد العطار: "وهذا إنما أورده مسلم بهذا الإسناد استشهاداً، وإلا فقد أورده قبل هذا بإسناد متصل فرواه من غير وجه عن الوليد بن كثير المخزومي المدني قال: حدثنا محمد بن عمرو بن عطاء عن زينب بنت أبي سلمة رضي الله عنها، وهذا متصل لا شك فيه، فإن ثبت انقطاعه من حديث يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو فقد بينا أنه متصل في الكتاب من حديث الوليد بن كثير عن محمد بن عمرو. وبالله التوفيق"(١).

الوجه الثاني: أن سماع يزيد بن أبي حبيب من محمد بن عمرو بن عطاء، ثابت عند مسلم، بقرينة الرواية التي أوردها من طريق الليث بن سعد، ويشهد لها متابعة هشام بن عبد الملك الطيالسي عن الليث بن سعد، وكذلك رواية عبد الحميد بن جعفر عن ابن أبي حبيب، مع أن عبد الحميد من تلاميذ محمد بن عمرو بن عطاء، وبلديه، مع ذلك روى عنه هذا الحديث بواسطة ابن أبي حبيب، وهذه قرينة على سماع ابن أبي حبيب من محمد بن عمرو بن عطاء. وهذا من مسلم جرياناً على شرطه في المعاصرة مع إمكانية اللقي، فإن محمد بن عمرو بن عطاء توفي في أواخر خلافة هشام بن عبد الملك، وهشام تولى الخلافة سنة:١٠٥هـ، والأكثر على أنه توفي سنة:١٢٥هـ، وابن أبي حبيب توفي سنة:١٢٨هـ، فالمعاصرة بينهما ممكنة جداً، ولكن هل وقع بينهما اللقي أم لا؟، لم أقف على ما ينفي ذلك أن يثبته بشكل صريح، لكنه روى عن كثير من المدنيين، كنافع مولى ابن عمرﷺ، ومحمد بن عمرو بن عطاء، ومحمد بن عمرو بن

(١) ينظر: غرر الفوائد المجموعة (ص:٢٦٠).

حلحلة، وغيرهم، وقد عرف بحرصه على السماع، حتى أنه نزل في روايته إلى بعض تلاميذه كابن إسحاق، وعبد الحميد بن جعفر، وهذا يفسر سعة روايته رحمه الله. وقد جعل ابن منجوية، والمزي، والذهبي، وابن حجر، والخزرجي، محمد بن عمر بن عطاء من شيوخ ابن أبي حبيب(١).

وقد اختار مسلم هذه الطريق مع أن الأكثر على إثبات ابن إسحاق بين ابن أبي حبيب ومحمد بن عمرو؛ لعلو الإسناد. والله أعلم.

وربما يكون مسلم ترك رواية ابن إسحاق؛ لأنه مدلس، ولم يقف على تصريحه بالسماع من محمد بن عمرو، أو أنه وقف عليه وشك فيه؛ لكونه غير مشهور عن ابن إسحاق، وأن الأكثر رووه عن ابن أبي حبيب عنه، بالعنعنة، ورواية ابن أبي حبيب متأخرة عن رواية إبراهيم بن سعد(٢)؛ لأنه خرج من المدينة قديماً قال ابن سعد: "وخرج من المدينة قديماً، فلم يرو عنه أحد منهم غير إبراهيم بن سعد"(٣)، أو أن الوجهين ثابتان عند مسلم فاختار الوجه الذي فيه علو إسناد. والله أعلم.

ومن أهل العلم من سلك مسلكاً آخر، حيث ذكروا أن في نسخة لصحيح مسلم فيها إثبات لابن إسحاق بين ابن أبي حبيب، ومحمد بن عمرو بن عطاء، وهذا أشار إليه المزي في تحفة الأشراف(٤)، ويبدو أنه تبع فيه أبا مسعود الدمشقي في الأطراف؛ لأنه من الأصول التي اعتمد عليها في تحفة الأشراف، قال الرشيد العطار: "وقد رأيت في بعض النسخ من كتاب الأطراف لأبي مسعود الدمشقي أن مسلماً أخرج هذا الحديث عن عمرو الناقد عن هاشم بن القاسم عن الليث عن يزيد عن محمد بن إسحاق عن محمد بن عمروكما رواه المصريون عن الليث فلعله كذلك في أصل مسلم وسقط من بعض النسخ ذكر ابن إسحاق والله عز وجل أعلم"(٥).

---

(١) ينظر: رجال صحيح مسلم (١٩٥/٢)، تهذيب الكمال (١٠٢/٣٢)، سير أعلام النبلاء (٣١/٦)، تهذيب التهذيب (٣١٨/١١)، خلاصة تذهيب التهذيب (ص:٣٥٤).

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص:٢٨٦/ح٨٢١)، وقد سبق تخريجه.

(٣) ينظر: الطبقات (٤٥٠/٥).

(٤) (٣٢٤/١١).

(٥) ينظر: غرر الفوائد المجموعة (ص:٢٦٢).

فإذا كان الأمر كذلك فقد انحل الإشكال، ويُعزى الخطأ فيه إلى النساخ، ولكن يظهر لي أن هذا الأمر غير صحيح، وأن ما أخرجه مسلم في صحيحه هو إسقاط محمد بن إسحاق؛ وذلك للأمور التالية:

أولاً: أن مسلماً رواه عن أبي النظر هاشم بن القاسم، وقد توبع على ذلك، فقد تابعه أبو عوانة في مسنده عن الحارث بن أبي أسامة، عن أبي النظر، وتابع أبا النظر أيضاً أبو الوليد الطيالسي كما عند ابن سعد في الطبقات، وقد تم تخريج هذا فيما سبق.

ثانياً: أن المزي في تهذيب الكمال، ذكر من شيوخ ابن أبي حبيب، محمد بن عمرو، ورمز له (م) مما يدل على أن النسخة التي عنده والتي وقف عليها تثبت رواية ابن ابي حبيب عن محمد بن عمرو من غير واسطة ابن إسحاق، وهذه قرينة على أن كلامه السابق في التحفة تبع فيه أبا مسعود الدمشقي كما مر آنفاً. والله أعلم.

ثالثاً: أن ابن عمَّار الشهيد وهو متقدم الوفاة فقد توفي سنة: ٣١٧هـ، قد أثبت هذا واعتبره علة في هذا الحديث، وهذا الإمام له عناية بصحيح مسلم، فقد ألف صحيحاً على رسم صحيح مسلم، وله عليه كتاب العلل، وحري بمثله أن يمتلك نسخة صحيحة لصحيح مسلم.

فهذا كله يدل على أن الصواب ما هو موجود في الصحيح من إسقاط ابن إسحاق. والله أعلم.

والخلاصة أن الوجهين صحيحان، حدث بهما يزيد بن أبي حبيب. والله أعلم.

وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن ينفع به وأن يرزقني فيه الإخلاص والقبول

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.